

المحاضرة الرابعة  
أزمة الكساد الكبير  
(1929-1933)

## المحاضرة الرابعة:

## أزمة الكساد الكبير (1929-1933)

تعد أزمة الكساد الكبير أعنف أزمة في القرن العشرين وأقواها أثرا، مست جميع بلدان العالم حيث لم ينج من آثارها أي بلد، بدأت شرارتها الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتقلت بقوة إلى بلدان أوروبا الغربية واليابان، وحتى البلدان النامية التي كانت في ذلك الوقت عبارة عن مستعمرات وشبه مستعمرات ترتبط بالبلدان الاستعمارية بروابط في المجالات التجارية والنقدية.

I- ظروف ما قبل الأزمة، في فترة الحرب العالمية الأولى فتح المجال أمام الصناعة الأمريكية لغزو الأسواق العالمية بعد تراجع القوة الاقتصادية لأوروبا التي كانت منشغلة بأمر الحرب، فعرف الاقتصاد الأمريكي فترة من الازدهار والرخاء، وفي السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى كان الدمار الذي أصاب الصناعة الأوروبية وخراب الزراعة فيها، والنقص الشديد الذي حدث في السلع والخدمات وضرورات التعمير، كل ذلك أوجد طلبا واسعا على المنتجات الغذائية والصناعية وعلى الكثير من المنتجات الأخرى المعمرة وغير المعمرة الأمريكية فزادت صادراتها السلعية والرأسمالية إلى بلدان أوروبا، ومن هنا زادت معدلات النمو والتوظيف والاستثمار والإنتاج الصناعي وارتفعت معدلات الربح إلى مستويات عليا ووصل معدل البطالة إلى أدنى مستوياته إذ لم يتجاوز 0.9% خلال السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى وحتى عام 1929، كما ساد نوع من الاستقرار النقدي والمالي فاستفاد المواطنون من سياسات الإقراض الميسرة التي جاءت نتيجة للإصلاحات النقدية والمالية، واستخدموا هذه القروض لشراء المواد الاستهلاكية. كما أن الحكومة الأمريكية لم تكتف بتيسير القروض الداخلية بل شجعت أيضا القروض الخارجية لتحقيق هدف استراتيجي هو ربط اقتصاديات البلدان الأوروبية برأس المال الأمريكي بغرض السيطرة، واستمر الازدهار في عشرينيات القرن العشرين وشهدت فيه الولايات المتحدة الأمريكية ثراءً غير مسبوق إذ غمرت الأموال المصارف والشركات الأمريكية الكبرى فأعيد توظيف جانب كبير من هذه الأموال في سوق الأسهم مما جلب مزيدا من الانتعاش والازدهار الاقتصادي.

ونتيجة للأوضاع المذكورة انصبّت المضاربة على سوق الأوراق المالية وارتفعت أسعار أسهم الشركات ارتفاعا مبالغا فيه، وأصبحت البنوك تضارب بأموال زبائنها، واستمرت الحكومة في توفير القروض السهلة وفي تقديم القروض الأجنبية بقصد ربط المزيد من الاقتصاديات الأوروبية.

وفي منتصف 1928 تم تشديد السياسة النقدية عن طريق قيام الاحتياطي الفدرالي الأمريكي رفع أسعار الفائدة بغية القضاء على المضاربات في سوق الأوراق المالية، وقد أثر ذلك سلبا على الثقة باستقرار النظام النقدي الأمريكي، وعلى الاستهلاك والاستثمار. وأقبل العديد من المستثمرين على تسهيل أسهمهم لسداد ديونهم (ارتفاع أسعار الفائدة زاد من عبء الديون). واستشعر المضاربون الذين شهدوا ارتفاع أسعار الأسهم الكارثة الوشيكة فقرروا بيع أسهمهم، وازداد التهاافت على البيع، وفي أكتوبر 1929 انهارت سوق الأوراق المالية (Wall Street) بنيويورك، وبدأت سلسلة من الانهيارات المصرفية أدت إلى طوابير من المودعين يطالبون بودائعهم وانتشرت العدوى من ولاية إلى أخرى، حتى عمّت كل الولايات المتحدة الأمريكية، ثم كندا وأمريكا الجنوبية وهذا خلال الفترة (1929-1930). ونظرا لارتباط أوروبا بالرأس المال الأمريكي فقد مست الأزمة أوروبا ففي سنة 1931 انتقلت الأزمة إلى كل من النمسا وألمانيا، وفرنسا، وانجلترا بسبب قيام الولايات المتحدة الأمريكية سحب أموالها المستثمرة فيها، كما مست الأزمة اليابان وأستراليا وأجزاء من إفريقيا الشرقية. وفي عام 1932 انتقلت الأزمة إلى باقي أوروبا كما عمّت البلدان الإفريقية الشمالية والغربية. (رزاق، 2009، صفحة 07)

**II- أسباب أزمة الكساد الكبير 1929.** يرجع انهيار بورصة (Wall Street) كما يراه البعض إلى عدة أسباب أهمها:

1- الارتفاع المستمر في أسعار الأسهم قبل الأزمة بشكل زائد عن الطبيعي، وهذا بسبب:

- التصريحات المتفائلة الصادرة عن مثل المدير العام لشركة (General Motors) سنة 1928، أو عن رجال السياسة أمثال الرئيس الأمريكي آنذاك، أو عن اقتصاديين مثل (Irving Fisher) الذي أكد في خريف 1929 "أن أسعار الأسهم بلغت سقفًا عاليًا مستمرًا";

-وفرة الادخار وسهولة الاقتراض لشراء الأسهم؛

-إنشاء الشركات الاستثمارية التي تكاثرت في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1927-1929):

- تسامح السلطات النقدية الأمريكية وذلك بعدم رغبتها في الوقوف في وجه حركة الارتفاع عندما بدأ واضحًا أنها تتجاوز المألوف؛

2- المضاربة الوهمية، حيث ارتفعت أسعار الأسهم نتيجة الآمال، وليس لأن توزيعات الأرباح في ارتفاع؛

3- تجاهل السوق ما نشر بخصوص مؤشرات الإنتاج الصناعي المتواضعة. فمنذ عام 1925 تقلص الطلب على المنتجات الأمريكية من قبل الدول الأوروبية التي تمكنت من العودة إلى الإنتاج الصناعي والزراعي العالميين، مما أدى إلى تكديس المنتجات الأمريكية في مخازنها داخل الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم انخفاض أسعارها بشكل كبير في عام 1929؛

4- اتجاه أسعار الأسهم نحو الانخفاض في سبتمبر 1929، والتصريحات المتشائمة للإحصائي (Babson) ورجال الأخبار في (The Times) التي وجدت صدى لدى المضاربين المنتهين لأن يبيعوا عند أول بادرة للهبوط كي يستعيدوا أموالهم؛

5- اتساع تدهور الأسعار نتيجة فشل محاولات تنظيم السوق؛

6- زيادة العرض وحدوث المزيد من التدهور في الأسعار نتيجة تصفية صفقات الشراء النقدي الجزئي، وذلك ببيع الأوراق المالية محل الصفقة لعدم توافر السيولة الكافية لدى بعض المتعاملين، وأن البعض الآخر لم تكن لديهم الثقة في استعادة السوق لتوازنه.

7- البيع على المكشوف\*، فمع بداية انخفاض الأسعار سارع المضاربون والمستثمرون الذين يرغبون في التغطية إلى بيع المزيد من الأسهم على المكشوف مما أسهم في المزيد من تدهور الأسعار؛

8- الممارسات غير الأخلاقية التي انطوت على الغش والخداع والتضليل من قبل فئة من المتعاملين في الأسواق المالية وأسهمت بدور فعال في تعميق الأزمة؛

**III- نتائج أزمة الكساد الكبير 1929.** لقد خلفت هذه الأزمة العديد من الآثار يمكن ذكر أهمها في:

1- بلغ حجم خسائر سوق (Wall Street) 90 بالمائة من قيمته بين عامي 1929 و1932 ولم يتعافى السوق إلا بعد 25 عامًا، بسبب عدم ثقة المواطنين الأمريكيين بأسواق الأوراق المالية. وذلك في 23 نوفمبر حيث أغلق مؤشر (Dow Jones) عند 382,74 نقطة. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تجاوزت 381 نقطة، التي سجلت في 3 سبتمبر 1929.

Irving Fisher (1867-1947): اقتصادي أمريكي ينتمي للمدرسة الكلاسيكية، له عدة إسهامات في مجال الإحصاء أهمها مؤشره للأسعار الذي يحمل اسمه.

Babson\*\* Roger W. (1875-1967): رجل أعمال و اقتصادي أمريكي، ألف أكثر من 40 كتابًا حول المشاكل الاقتصادية، ومئات من مقالات الجلات، وقدم العديد من المحاضرات في مجال الأعمال التجارية والاتجاهات المالية.

\*البيع على المكشوف: الأصل في المعاملات أن تشتري الأوراق المالية أولاً ثم تباع فيما بعد، عندما ترتفع قيمتها السوقية لتحقيق بعض الأرباح، غير أن هناك نمط آخر من المعاملات، وفيه تباع الأوراق المالية أولاً ثم تشتري فيما بعد عندما تنخفض قيمتها السوقية عن القيمة التي سبق أن بيع بها. وهي أحد صور البيع على المكشوف، حيث يبيع المستثمر (المضارب) أوراقًا مالية لا يملكها وعند التسليم يقوم بشرائها من السوق ويعطيها للمشتري، أو يقوم باقتراضها من آخر (ممسار مقابل فائدة) ويسلمها للمشتري، وعندما تنخفض الأسعار يشتري المضارب أوراقًا ماثلة من السوق المالي ويعيدها للممسار ويكون قد استفاد من فرق السعرين.

2- تهاوي الأسعار في البورصة أدى إلى موجة من عدم الثقة والخوف من احتمالات المستقبل، وقد تحولت هذه الموجة إلى زعر مالي فاندفع الأفراد والأجانب إلى سحب ودائعهم من البنوك والمطالبة بصرف البنكنوت بالذهب وهذا ما عرض البنوك لحالة عجز حقيقي عن الدفع فتعرضت بذلك للإفلاس، وقد وصل عدد البنوك التي أغلقت أبوابها عام 1930 في الولايات المتحدة الأمريكية 1325 بنكا، ثم ارتفع هذا الرقم إلى 2294 بنكا في عام 1931، (زكي، التاريخ النقدي للتخلف، 1987، صفحة 107) وخلال فترة الكساد من 1929 إلى 1933 فشلت نصف البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية ونتيجة لذلك فقد المودعون 140 مليار دولار.

3- انتشار الانهيار على مستوى البورصات الدولية بسبب سحب الولايات المتحدة الأمريكية لرؤوس أموالها المستثمرة في البورصات الأوروبية، وعقب ذلك انفجر الذعر في أوروبا فكان السحب شديدا في ألمانيا، فضلا عن دفع تعويضات الحرب فأصبح النظام المصرفي في حالة انهيار حقيقي بعد استنزاف الذهب، وفي يوم 13 جويلية 1931 أعلن البنك الوطني بدارمشتات الألمانية إغلاق أبوابه واضطرت الحكومة الألمانية إلى إغلاق البنوك لمدة يومين. ثم توالى حركات الانهيار في فرنسا، النمسا، السويد، الدنمارك والنرويج، وبوليفيا، واليابان... إلخ.

4- حدوث تقلبات حادة في أسعار صرف العملات، نتج عنها انهيار النظام الذهبي في معظم البلدان. حيث خرجت بريطانيا من قاعدة الذهب في سبتمبر 1931، وقامت بتعويم الجنيه الإسترليني، فهبطت قيمته بحوالي 30 بالمائة. وحاولت كل من فرنسا وهولندا وبلجيكا وسويسرا وإيطاليا وبولندا الحفاظ على العلاقة القائمة بين الذهب وقيم عملاتها وبحرية التحويل، ولكن لوحظ أن عملات هذه البلدان أصبحت مقدره بأكثر من قيمتها الفعلية مما نتج عنه فقدان تنافسية صادراتها وصعوبات في موازنتها العامة، لهذا اضطرت هي الأخرى التخلي عن قاعدة الذهب وتخفيض قيمة عملاتها. أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد توقع الكثيرون أن تخرج هي أيضا عن قاعدة الذهب، فهرع الأفراد إلى سحب أرصدهم من البنوك واستبدالها بالذهب، وظل الذهب يخرج منها بشكل مستمر إلى أن اضطرت الحكومة الأمريكية للخروج من قاعدة الذهب في مارس 1933.

5- إن تلك الانهيارات المالية والنقدية التي عرفها العالم الرأسمالي كان لها تأثير كبير على الاقتصاد الحقيقي وفيما يلي استعراض أهم الخسائر التي نتجت عن هذه الأزمة:

- انخفض حجم الإنتاج في البلدان الرأسمالية بنسب تتراوح بين 45 و60 بالمائة. بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، انكمش الاقتصاد بنسبة 50 بالمائة خلال سنوات الكساد، وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1929 حوالي 105 مليار دولار، وفي عام 1930 تقلص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8,5 بالمائة، و6,5 بالمائة في عام 1931 و12 بالمائة في عام 1932. وبحلول عام 1933 لم تنتج الولايات المتحدة الأمريكية سوى 57 مليار دولار أي نصف ما أنتجته في عام 1929.

- هبوط شديد في الأسعار فيفي الولايات المتحدة الأمريكية انخفضت الأسعار بنسبة 30 بالمائة بين عامي 1930 و1932، أما في بريطانيا فقد بلغ التراجع في الأسعار خلال الفترة (1929-1931) نسبة 27 بالمائة، وقد كان لهذا الانكماش انعكاس مباشر على الأرباح وتراكم رؤوس الأموال، ففي بريطانيا على سبيل المثال تراجع الأرباح من 120 مليون جنيه إسترليني عام 1929 إلى 75 مليون جنيه إسترليني عام 1932.

- حدوث بطالة على نطاق واسع، حيث بلغت نسبة البطالة 25 بالمائة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، و40 بالمائة في ألمانيا.

- انكماش التجارة العالمية بنسبة 65 بالمائة خلال سنوات الكساد، ويرجع ذلك إلى لجوء البلدان الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة حواجز جمركية لحماية صناعاتها المحلية، ففي عام 1930 أصدر الكونغرس قانون (Smoot-Hawley Tariff Act) الذي ينص على رفع التعريفات الجمركية على الصادرات العالمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية من 15 بالمائة عام 1929 إلى 60 بالمائة عام 1930، وهذا الإجراء بدأت الحرب التجارية العالمية حيث قامت باقي البلدان بالرد على الولايات المتحدة الأمريكية برفعها هي الأخرى للتعريفات الجمركية.

6- وضعت أزمة الكساد الكبير 1929 الفكر الكلاسيكي في محنة شديدة فقد أدت إلى انهيار الفروض الأساسية لهذا الفكر، أولها التوازن التلقائي للسوق واليد الخفية، كما انتقصت بشكل واضح مقولة الحرية الاقتصادية "دعه يعمل دعه يمر"، وأدت إلى ظهور فكر جديد (الفكر الكينزي) الذي اعتبر نقطة تحول في تاريخ تطور الرأسمالية.

## VI - طرق معالجة أزمة الكساد الكبير 1929.

عند تولي (Franklin Roosevelt) منصبه كرئيس للو.م.أ عام 1933، أطلق برنامج العهد الجديد أو خطة التحرك الجديد المعروفة بـ (The New Deal) لتحقيق الاستقرار في النظام المالي الأمريكي، وتوفير الإغاثة للمزارعين والوظائف للعاطلين عن العمل، وبناء شراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز التصنيع. من خلال:

1- إصلاح النظام المالي الأمريكي: كانت البداية بإصدار قانون طوارئ البنوك (EBA) في 9 مارس 1933 والذي يقضي بغلق جميع البنوك، مع إمكانية إعادة فتحها بمجرد أن يجد الفاحصون أنها آمنة مالياً. وبالفعل في 13 مارس بدأت عملية فتح البنوك، وفي نهاية المطاف سمح بفتح نصف البنوك في البلاد دون تأهيل، وتم إعادة فتح ربعها مع بعض القيود على عمليات السحب، وخضع خمسها لعملية تنظيم، بينما تم غلق حوالي 1000 بنك. كما نص القانون على تخفيض قيمة الدولار الأمريكي مقابل الذهب، ولكن في أبريل من نفس العام أصدر الرئيس الأمريكي قرار يمنع الأمريكيين الاحتفاظ بالذهب وطالبهم بتحويل الذهب إلى الاحتياطي الفدرالي مقابل الدولار وبذلك خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من قاعدة الذهب.

وعلى مدى فترة سبع سنوات أعادت الولايات المتحدة الأمريكية صياغة تنظيم هياكل السوق في مجالات الصيرفة والأوراق المالية، والنفقات المصرفية، وإدارة الرهون العقارية والأصول، وذلك من خلال إصدار قوانين جديدة تنظم النظام المالي الأمريكي، لعل أهمها:

- قانون (Glass-Steagall)، 1933: فصل الصيرفة التجارية التي تتألف في الأساس من أنشطة الإقراض وقبول الودائع، عن الصيرفة الاستثمارية التي يزاولها السماسرة ووسطاء الأوراق المالية مثل ضمان الاكتتاب والمتاجرة والاستثمار في أسهم وسندات الشركات. وبموجب هذا القانون "أي بنك يقبل الودائع تقيد أنشطته في مجال تقديم القروض، بحيث لا يمكنه أن يستخدم نقود المودعين للمضاربة في أسواق الأسهم أو السلع". كما سمح هذا القانون للبنوك بتوسيع فروعها، وأنشأ برنامجاً للتأمين على الودائع، حيث تم بموجبه إنشاء شركة تأمين الودائع الفيدرالية التي تضمن للمودعين عدم خسارة نقودهم إذا ما أقلست البنوك التي يتعاملون معها.

- قانون الأوراق المالية، 1933: أرسى اشتراطات الإفصاح لإصدار الأوراق المالية في أسواق الأوراق المالية، ووضع حظر ضد التدليس والاحتيال والتلاعب في أسواق الأوراق المالية؛

- قانون تداول الأوراق المالية، 1934: أنشأ هيئة الأوراق المالية وعمليات البورصة وفوضها وضع القوانين وإنفاذها. ووسع القانون نظام التنظيم الفيدرالي ليشمل تداول الأوراق المالية في السوق الثانوي؛

- القانون المصرفي، 1935: أصلح نظام الحوكمة في بنك الاحتياطي الفيدرالي، ووسع نطاق صلاحياته كذلك حدد القانون نسب الضمانة المعروفة باسم فرق ضمان القرض، وشروط الاقتراض من الاحتياطي الفيدرالي في حالات الطوارئ؛
- قانون تداول السلع، 1936: زاد من الحظر ضد التدليس ووسعه بحيث شمل التلاعب، كما قضى بتسجيل سماسة العقود الآجلة، وحظر التداول في عقود الاختيار على سلع زراعية معينة؛
- قانون شركات الاستثمار، 1940: نظم الشركات التي تستثمر أساسا في شركات أخرى مثل صناديق الاستثمار، وقضى بالتسجيل والإفصاح بما في ذلك المعاملات بين الشركات وفروعها، ووضع قواعد لحوكمة الشركات فيما يتعلق بالإدارة التنفيذية، ومجالس الإدارة والأمناء؛
- قانون مستشاري الاستثمار، 1940: قضى بأن يقوم المستشارين بالتسجيل ورفع التقارير، وفتح سجلات بعلاقاتهم مع عملائهم، كما حظر معاملات وترتيبات معينة للألعاب على أساس تضارب المصالح؛
- لقد حولت هذه القوانين الجديدة النظام المالي الأمريكي من نظام هش يقوم على التدليس والاحتياطي و يعاني من الأزمات المتواترة، إلى نظام أكثر استقرارا وكفاءة والقدرة على جمع رؤوس الأموال.
- 2- مكافحة البطالة: كان من ضمن أولويات خطة العهد الجديد محاربة البطالة، وقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات في هذا المجال يمكن تلخيصها فيما يلي:
- برنامج الرعاية الاجتماعية للمدنيين (فيلق رعاية المدنيين "CCC"): في 31 مارس 1933، أقر الكونغرس الأمريكي هذا البرنامج بهدف توظيف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 35 سنة، وينتمون إلى أسر فقيرة، في غرس الأشجار لمكافحة تآكل التربة، الحفاظ على الغابات، حماية البيئة من التلوث، بشكل عام توظيفهم في أنشطة المنفعة العامة مقابل ثلاثون دولارا للشهر. وتم إسكان هؤلاء الشباب في معسكرات ريفية تحت إشراف عسكري، وقد شارك في هذا البرنامج حوالي مليوني شاب خلال فترة الثلاثينيات.
- القانون الفيدرالي للإغاثة الطارئة: في ماي 1933 أصدر الكونغرس القانون الفيدرالي للإغاثة الطارئة الذي أنشأ الإدارة الفدرالية للإغاثة في حالات الطوارئ (FERA)، وتم تخصيص 500 مليون دولار لتقديم الإعانات، وخلق المزيد من الوظائف.
- إدارة الأشغال العامة (PWA): تم تخصيص 3,3 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 5,9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1933 لهذه الإدارة من أجل تصميم وتنفيذ عدد من المشاريع العامة، كبناء المستشفيات، المدارس، الملاعب، المطارات، إنشاء الطرقات، الإسكان، والصرف الصحي...، وقد كان الهدف منها توظيف أكبر عدد ممكن من العاطلين وبأسرع وقت ممكن للحد من البطالة.
- إدارة الأشغال المدنية (CWA): أنشئت في نوفمبر 1933، لتوفير الوظائف في مجال البناء من حفر الحفر، إصلاح أحواض السفن، إصلاح البنايات...، وقد تم توظيف أربعة مليون أمريكي بحلول جانفي 1934.
- 3- الإصلاح الفلاحي والصناعي: لقد استهدفت خطة العهد الجديد الرفع السريع للأسعار، وقد تم سن قانونين أساسيين يستهدفان الحد من انخفاض الأسعار هما:
- قانون التوازن الفلاحي، ماي 1934: ويتضمن تقليص المساحات المزروعة مقابل تعويضات للمزارعين من أجل خفض الإنتاج، وبالتالي عودة الأسعار إلى الارتفاع، كما ينص على منح إعانات مادية للفلاحين المدنيين؛

وبحلول عام 1940، كان ما يقرب من 6 ملايين مزارع يتلقون إعانات بموجب هذا القانون. كما تم تقديم قروض على المحاصيل الفائضة، والتأمين على القمح، ونظام تخزين مخطط لضمان إمدادات غذائية مستقرة. وارتفعت أسعار السلع الزراعية، مما ترك للمزارع شعور بالاستقرار الاقتصادي.

- قانون الإصلاح الصناعي، جوان 1934 ويقضي بـ:

- وضع حد أدنى للأجور؛
- خفض ساعات العمل الأسبوعية لتشغيل أكبر عدد من العمال؛
- تخفيض الإنتاج؛
- تخفيض الرسوم الجمركية على الصادرات؛

4- الإصلاح الاجتماعي: من أهم ما جاء في خطة العهد الجديد في المجال الاجتماعي قانون الضمان الاجتماعي (SSA). ففي 14 أوت 1935، وقع الرئيس الأمريكي على هذا القانون وقد صرح قائلاً: "لا يمكننا أبدا ضمان مائة في المائة من السكان ضد مائة في المائة من الأخطار وتقلبات الحياة، ولكننا حاولنا أن نضع قانونا من شأنه أن يعطي قدرا من الحماية للمواطن العادي ولأسرته من فقدان العمل وضد الفقر والشيخوخة". وقد تم إنشاء بموجب هذا القانون برنامجا لدفع دخل للعمال المتقاعدين (65 عاما أو أكثر) والعاطلين عن العمل وذوي الاحتياجات الخاصة. وقد مول برنامج الضمان الاجتماعي إلى حد كبير من الضرائب المفروضة على دخل العمال. وفي عام 1937 أنشئ الصندوق الاستئماني للضمان الاجتماعي لإدارة الإيرادات المحصلة من هذه الضرائب حتى يمكن إعادة توزيعها كإيرادات للضمان الاجتماعي.

لقد نجحت خطة العهد الجديد في دفع الاقتصاد الأمريكي إلى أوضاع أفضل، فقد بدأ في التعافي في عام 1937، حيث نما الاقتصاد في المتوسط بمعدل 8 بالمائة سنويا من 1933 إلى 1937، و10 بالمائة سنويا من 1938-1941، في حين انخفضت البطالة بشكل مطرد كذلك، حيث سجلت معدل 14,3 بالمائة في عام 1937 و9,9 بالمائة في عام 1941، كما ارتفعت الأسعار بمعدل 2,9 بالمائة عام 1937 و2,8 بالمائة في عام 1938.

على الرغم من أنه لم يكن هناك تنسيق وتعاون دولي لمواجهة الكساد الكبير، إلا أن جميع البلدان الرأسمالية انتهجت أسلوبا واحدا للخروج من الكساد هو التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية:

ففي إنجلترا: تدخلت الحكومة في النشاط الاقتصادي وتوسعت في منح الإعانات للتخفيف من آثار البطالة والفقر، ولقد حقق هذا التدخل نتائج ايجابية حيث ارتفع الإنتاج الصناعي بـ10 بالمائة، كما انخفض معدل البطالة بـ7 بالمائة.

في فرنسا: اعتمدت الحكومة برنامجا لإنعاش الاقتصاد يقوم على:

- إنعاش الإنتاج عن طريق القيام بمشاريع ضخمة؛
- تخفيض ساعات العمل دون تخفيض الأجور؛
- عدم اللجوء إلى تخفيض العملة؛

لقد كانت نتائج البرنامج مقبولة حيث ارتفع الإنتاج الصناعي بـ16 بالمائة، وانخفضت البطالة بمقدار 18 بالمائة خلال الفترة (1935-1938).

أما ألمانيا، تبنت خطة أولية للإنعاش عام 1933، عن طريق ضخ النقود في الاقتصاد على شكل مساعدات مالية لبناء السكنات والأشغال العمومية الكبرى خاصة الطرق، وقد تزايدت هذه الإعانات من 2,5 مليار مارك ألماني عام

1933 إلى 10,3 مليار مارك عام 1938. سمحت هذه السياسة بتخفيض عدد العاطلين إلى ثلاث ملايين عام 1935. كما قامت بتنفيذ خطة رباعية (برنامج السنوات الأربع) هدفها تحقيق الاكتفاء الذاتي عن طريق تشكيل محزون من المواد الأولية الإستراتيجية، رفع إنتاج الصناعات الثقيلة والحربية وتكثيف سياسة الإحلال. يتضح مما سبق، أن أزمة الكساد الكبير أحدثت تغييرا كبيرا في الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية، فقد تحول النظام الاقتصادي الحر إلى الاقتصاد الموجه، وتغير دور الدولة من دولة حارسة إلى دولة متدخلة تقيم الصناعات وتوفر الوظائف، وتمنح الإعانات للبطالين، وتوجه الزراعة والصناعة، وتراقب القطاع المالي.